

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/46/527
22 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

1991 26 10 1991

الدورة السادسة والأربعون
البند ٦٠ (هـ) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتثمينية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات المفحة

٢	٥ - ١	أولاً - مقدمة
٣	١٣ - ٦	ثانياً - عرض للأنشطة
٦	١٤ - ١٧	ثالثاً - اجتماع فرقة العمل الرفيعة المستوى داخل الامانة العامة

أولاً - مقدمة

- ١ - عممت الجمعية العامة ، بعد المؤتمر الدولي المعني بالصلحة بين نزع السلاح والتنمية التي انعقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، إلى اتخاذ القرار ٤٥/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وفيه طلبت إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير الازمة ، من خلال الهيئات الملائمة وفي إطار الموارد المتوفرة ، لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدتها المؤتمر الدولي .
 - ٢ - عملاً بالفقرة ٣٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر^(١) ، قام الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بتشكيل فرق عمل رفيعة المستوى داخل الأمانة العامة مؤلفة من : المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بوصفه رئيساً ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وكيل الأمين العام لشئون الإعلام ، والأمين العام المساعد للبحوث وجمع المعلومات ، وكيل الأمين العام لشئون نزع السلاح باعتباره منظماً لفرقة العمل .
 - ٣ - وفي تقرير قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين عملاً بالقرار ٧٥/٤٣ باء المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أبلغ الجمعية العامة ، في جملة أمور ، بالمقررات التي اتخذتها فرق العمل الرفيعة المستوى (A/44/449) . ورحبت الجمعية بالتقرير في قرارها ١١٦/٤٤ لام المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تدابيره وأن يرفع تقريراً عن ذلك إليها في دورتها الخامسة والأربعين .
 - ٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، عقد اجتماع لفرق العمل لاستعراض الأنشطة الجارية وتحديد الأولويات للفترة ١٩٩٣-١٩٩٠ . وقررت الفرقa وجوب الاضطلاع بالأنشطة المحددة التالية :
- (١) موافقة إدارة شئون نزع السلاح العمل على إنشاء آلية لرصد اتجاهات الانفاق العسكري ؛
- (ب) استمرار إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في العمل على إعداد دراسة مرجعية للمؤشرات الاقتصادية للإنفاق العسكري ؛

- استمرار ادارة شؤون نزع السلاح في العمل المتعلق بالتحول والمتتابعة ؛ (ج)
- تكثيف الاتصالات مع معاهد البحث ؛ (د)
- مشروع جديد عن تأثير تخفيض الاسلحة على الاقتصاد العالمي ؛ (ه)
- استراتيجية للدعائية والاعلام داخل الامم المتحدة . (و)
- ويفطي تقرير الامين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين (A/45/592) المقررات التي اتخذتها فرقه العمل والانشطة المحددة التي اضطلعت بها خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ . وقد طلبت الجمعية العامة إلى الامين العام في قرارها ٥٨/٤٥ ألف المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ موافقة تنفيذ الاولويات المحددة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ وأن يقدم إليها تقريره عن ذلك في دورتها السادسة والأربعين .

شانيا - عرض لالأنشطة

- ٦ - وفقا للاولويات التي حددتها فرقه العمل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ، تم الاضطلاع بالانشطة المحددة التالية .
- ٧ - بغية انشاء آلية لرصد اتجاهات الانفاق العسكري ، قامت إداره شؤون نزع السلاح باستكشاف امكانية التعاون مع ما يوجد من معاهد جمع المعلومات والبيانات وغيرها من هيئات ، وتنظيم اجتماعات دورية على أساس اقتسام التكلفة . وقد أعرب عن اهتمام أولي كل من المديرية الاقتصادية في منظمة معايدة شمال الاطلس (ناتو) (بروكسل) ، والرابطة الدولية لاقتصادات الدفاع (المملكة المتحدة) ، ومشروع ميزانية الدفاع (الولايات المتحدة الأمريكية) .

- ٨ - وبالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية واصلت اداره شؤون نزع السلاح الجهد الرامي إلى تنظيم فريق خبراء لاعداد اطار لمؤشرات قياس الانفاق الاقتصادي للانفاق العسكري ، وذلك بغية وضع اطار نظري لتقدير الاثر الاقتصادي للانفاق العسكري ولتخفيض الاسلحة . على أن الفجوات في البيانات المتوفرة المتعلقة بانشاء

هذا النوع من الاطار كبيرة للغاية لا من حيث المعلومات العسكرية فحسب بل أيضاً من حيث الاحصاءات الاقتصادية وجداول المدخلات والنتائج واحصاءات الانتاج الصناعي والتمويل الحكومي واحصاءات ميزان المدفوعات . اضافة إلى ذلك ، تبين الخبرة المكتسبة حتى الان أن الجوانب المنهجية للاطار تتطلب مزيداً من التحسين قبل الاضطلاع بالدراسة المرجعية . ومن الاحتياجات الازمة لغرض المقارنة القيام بحساب معادلة القوة الشرائية للانفاق العسكري . ويتمثل جانب آخر هام في وضع اطار محاسب يعتمد على الحسابات الوطنية .

٩ - وقد قدم الإطار المحاسبي الذي وضعه أصل المكتب الاحصائي في الامانة العامة ، مقتربنا بمجموعة من الجداول التفسيرية ، إلى "المؤتمر المعنى بمقارنة الناتج الاجمالي ومستويات الاستهلاك والانفاق العسكري في الاقتصادين السوفيتي والامريكي" الذي عقد في وارينتن ، فرجينيا ، بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٠ برعاية معهد المؤسسات الأمريكية لبحوث السياسة العامة . ونوقشت المشاكل المنهجية المختلفة في مقارنة مجموعات البيانات على ضوء التغيرات الأخيرة في السياسة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي والناتج المترتبة عليها بالنسبة لتجميع الاحصاءات الاقتصادية . اضافة لذلك ، أرسلت الدراسة إلى المديرية الاقتصادية في حلف ناتو للنظر فيها واستخدامها إن أمكن في تحليل الانفاق العسكري .

١٠ - وهناك اهتمام واسع بأعمال المتابعة "للمؤتمر الدولي المعنى بالتحول : عمليات التكيف الاقتصادي في عصر تخفيف الأسلحة" الذي عقد في آب/اغسطس ١٩٩٠ في موسكو ، وهو المؤتمر الذي غطاه تقرير الأمين العام المرفوع إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين (A/45/592) . وقد نشرت إدارة شؤون نزع السلاح الدراسات المقدمة للمؤتمر إلى جانب البيانات الرئيسية وتقارير الأفرقة العاملة الثلاثة (٢) . كذلك تتعاون الادارة مع مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لغرض التنمية في تنظيم سلسلة من المؤتمرات حول هذا الموضوع ، وسيعقد أحد هذه المؤتمرات في بيجين في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ بينما سيعقد مؤتمر آخر في دورتموند بألمانيا عام ١٩٩٢ .

١١ - ويجري العمل باستمرار على توسيع الصلات مع معاهد البحث ووكالات الأمم المتحدة ، وكثير منها كان قد شارك في الندوات والحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح . كما اشترك موظفو إدارة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وإدارة شؤون نزع السلاح في مناقشات حول الموضوع نظمها البنك الدولي في ١٠ و ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ في واشنطن . وقد انبثقت مبادرة البنك الدولي

لتنظيم هذه المناقشات من تجدد تشديده على سياسات "التخفيض لاغراف التنمية ولاغراض محاربة الفقر" والموجهة نحو البلدان النامية ، وفي هذا السياق أثير موضوع الانفاق العسكري لهذه البلدان في اطار المناقشة المتعلقة بالتمويل الخارجي غير المباشر للانفاق العسكري والروابط الممكنة بين الانفاق العسكري والديون الخارجية والخبراء ذات الصلة لدى البلدان المصنعة في مجال الادارة المالية والتدقيق المالي . أما الاتجاهات المقبلة في اهتمام البنك الدولي في هذا الموضوع فييمكن ان تستطوي على البحوث الخامسة بالعناصر المقررة للإنفاق العسكري وأثر المساعدات الخارجية على البلدان النامية وأشكال المعونة وأثرها على التعديلات الهيكلية والآثار الاقتصادية لتخفيض الإنفاق العسكري واتجاهات تجارة الأسلحة وعمليات نقلها . وكان هناك اهتمام عام أيضا بين المشتركين بالاطلاع بدراسة حالات افرادية لبلدان محددة .

١٢ - وقد عولجت المسائل الخاصة بنزع السلاح والمتصلة بالتنمية كموضوع لسلسلة من المقالات ظهرت في "نشرة نزع السلاح" الدولية^(٢) . وللسنة الرابعة على التوالي ادرج موضوع نزع السلاح والتنمية في برنامج العلماء الدوليين في جامعة نوتردام بالولايات المتحدة الأمريكية ؛ وقد قدمت ادارة شؤون نزع السلاح بصورة منتظمة المتحدثين لهذا البرنامج . وستتصدر الادارة صيغة معلومات عنوانها "استخدامات الموارد المتصلة بالدفاع لاغراض البيئة" . وقد قدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقرير فريق الخبراء حول هذا الموضوع (A/46/364 ، المرفق) .

١٣ - وواصلت ادارة شؤون الاعلام اضطلاعها بالانشطة الاعلامية المتعلقة بنزع السلاح والتنمية بما في ذلك العلاقة بين المسؤولتين . ونوقشت الموضوع في مناسبات عديدة في البرامج الاذاعية التي تبناها الادارة ، كما جرى التطرق اليه في عدد من منشوراتها . وفي النشرة المعروفة "مذكرات للخطباء" (١٩٩٠/سبتمبر/١٩٩١) ، مثلاً ، خص جزء للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وفي نشرة أخرى أصدرتها الادارة بعنوان "المراة : التحديات حتى عام ٢٠٠٠" (سوف تصدر بنهائية عام ١٩٩١) ، سينشر جدول يوضح كيف ان تخفيضاً قدره ٥% في المائة فقط في ميزانيات العالم العسكرية سيؤدي إلى تحرير مبلغ سنوي قدره ٥٠ مليون دولار للخدمات الاجتماعية . اضافة لذلك تعاونت الادارة مع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح على تنظيم محفل استمر ثلاثة أيام حول موضوع "التحسينات : نهوض جديدة لضمان الامن العالمي والترويج لنزع السلاح والتنمية ولحفظ البيئة" (١٩٩٠/مايو) . وقد تمثل أحد الموضوعات الرئيسية التي جرت مناقشتها في هذا المحفل في الصلة بين نزع السلاح والتنمية .

ثالثا - اجتماع فرقة العمل الرفيعة المستوى داخل الامانة العامة

١٤ - اجتمعت فرقة العمل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لاستعراض آخر التغيرات التي حصلت في فترة ما بعد الحرب الباردة على تنفيذ ولايتها . واشترك في الاجتماع المسؤول المكلف بقيادة مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . وأشار الاجتماع إلى أن برنامج العمل المدار عن المؤتمر الدولي المعنى بالصلة بين نزع السلاح والتنمية كان قد اعتمد في وقت يتعارض فيه العجم الهائل للانفاق العسكري العالمي بشدة مع الأداء الاقتصادي البطيء لكيان بلد وصار البلدان ذات الانفاق العسكري . أما الآن فيان كبار البلدان ذات الانفاق العسكري تخطط لاجراء تخفيضات تتراوح بين ٢ و ٨ في المائة في السنة في انفاقها العسكري . وفي انتظار الاشار الاقتصادية الطويلة الاجل لتلسك التخفيضات في الانفاق ، فإن التدابير الفعلية لتخفيض الاسلحة انطوت على تدمير الاملحة الموجودة أو التخلص منها بصورة عالية التكلفة . اضافة لذلك هناك قلق واسع الانتشار بين كبار منتجي الاسلحة إزاء عمليات التكيف الاقتصادي الازمة لاعادة توجيه الموارد المتصلة بالانتاج العسكري نحو الاغراض المدنية وذلك من قبل المخزون الرأسمالي والتكنولوجيا ، بما في ذلك البحث والتطوير . وقد توقع الاجتماع أيضاً أن بعض منافع تخفيض الاسلحة لدى كبار البلدان ذات الانفاق العسكري ستستخدم لتلبية الأولويات الداخلية العاجلة ، غير أن هذا لا يستبعد اعادة توجيه أجزاء من الموارد المحررة نحو التمويل الانمائي . كذلك فإن ما يحتمل من تخفيض الانفاق العسكري في وسط أوروبا وشرقيها يمكن أن يؤدي إلى انقسام التنافس دولياً على رؤوس الاموال الشحيدة .

١٥ - كذلك لاحظت فرقة العمل أن نهاية الحرب الباردة لم تبدأ بالضرورة عصر السلام الاكيد بالنسبة للبلدان النامية . فالمشاغل المتعلقة بالمنازعات الإقليمية والتدخلات الاحادية الطرف والخصومات الداخلية تواجه كثيراً من البلدان النامية مما يدفعها الان لاستكشاف الطرق الرامية الى التوفيق بين الاحسان الكبير بالخطر وتخفيض الانفاق العسكري . ويواجه بعث هذه البلدان تحديات خطيرة تتصل ببقائهما الوطني وهي تعانى من كثير من عدم الامن . وإذا لم يتم تلبية مشاغلها الامنية بصورة مناسبة ومرضية فإن هذه التحديات يمكن أن تؤدي الى تزايد إمدادات الاسلحة الحديثة إما عن طريق الاستيراد أو الانتاج المحلي في البلدان النامية . اضافة لذلك هناك قلق من أنه في ظل الحالة السياسية المتغيرة فإن آلية منافع تتأسس عن تخفيض الاسلحة لدى كبار البلدان المنفذة على الانتاج العسكري يمكن أن توجه بالدرجة الاولى نحو أوروبا الشرقية . ويجري هذا في وقت يتزايد فيه الضغط السياسي على البلدان النامية لتسريع وتائر أدائهم الاقتصادي .

١٦ - وسلمت فرقة العمل بأن آفاق تخفيض الإنفاق العسكري والأسلحة ستتعزز من خلال تيسير التنمية الاقتصادية ، ورأى أن هناك حاجة لمجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية لتعزيز الاتجاهين . فبالنسبة للبلدان المصنعة ، سييسر تحسن الاقتصاد عملية الاضطلاع بالتغييرات الهيكلية التي يتطلبها التخفيف الكبير للإنتاج العسكري . وأما بالنسبة للبلدان النامية ، فإن تسريع الأداء الاقتصادي سيسمح كثيراً في التغلب على التوتر الاقتصادي الاجتماعي الناشئ عن "سوء التنمية" ونقمة التنمية .

١٧ - ووافقت فرقة العمل على أن وليتها واسعة بما يكفي للاستجابة بمصورة وافية للحالة السياسية المتغيرة وللقيام بمهام محددة . وتم الاتفاق على وجوب التشديد مجدداً على تزايد الترابط بين الإحسان بالخطر والترتيبات الأمنية ومستويات الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وذلك في الهيئات الملائمة في منظومة الأمم المتحدة . إضافة لذلك تم الاتفاق على وجوب العمل على تحقيق مزيد من التعاون من جانب وكالات الأمم المتحدة ، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومندوبو النقد الدولي والبنك الدولي ، في الاضطلاع بالأنشطة الالزامية لتشجيع تحقيق التوازي في التقدم في مجال نزع السلاح والتنمية . كذلك وافقت فرقة العمل على موافلة جهودها للاضطلاع بمشاريع متعددة التخصصات لرصد اتجاهات الإنفاق العسكري من خلال ترتيبات اقتسام التكاليف مع الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها . وجدت الفرقة التشديد على تيسير تبادل الخبرات في ميدان التحول عن الإنتاج العسكري إلى الانتاج المدني . وقررت أنه على ضوء الطابع السريع للتغيير للنظم الاقتصادية في أوروبا الشرقية ، فإن الوقت لم يحن بعد للبدء بمشروع جديد يعني بأثر تخفيض الأسلحة على الاقتصاد العالمي . فتقدير الاشر الاقتصادى المترتب على تخفيض الإنفاق العسكري ، على الصعيد الوطنى والإقليمى والعالمى ، إنما يتطلب مزيداً من التحسين في قاعدة البيانات والتصدي للمسائل النظرية والمنهجية المعقدة والصعبة قبل الاضطلاع بمشاريع ملموسة لتقييم الاشر تؤدى إلى نتائج هادفة .

الحواشى

- (١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8 .
- (٢) ورقات موضوعات التنمية ، ٥ ، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.IX.6) والمجلد الثاني (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.IX.7) .
- (٣) "نشرة نزع السلاح" ، المجلد الرابع عشر ، العدد ١ ، ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.IX.2) .